الأمم المتحدة

S/2011/796

مجلس الأمن

Distr.: General
22 December 2011
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للبنان لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أحيل طيه تقييماً لأعمال مجلس الأمن خلال فترة رئاسة لبنان في أيلول/سبتمبر ٢٠١١ (انظر المرفق). وقد أُعِدَّت هذه الوثيقة تحت مسؤوليتي الشخصية، بعد التشاور مع الأعضاء الآخرين في المجلس.

أرجو ممتناً تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) نواف **سلام**
السفير
الممثل الدائم

090112 090112 11-65068 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

مرفق الرسالة المؤرخة ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للبنان لدى الأمم المتحدة

تقييم أعمال مجلس الأمن خلال فترة رئاسة لبنان (أيلول/سبتمبر ٢٠١١)

مقدمة

تولى لبنان رئاسة مجلس الأمن في شهر أيلول/سبتمبر ٢٠١١، اضطلع خلاله المجلس ببرنامج شامل يعالج مجموعة من القضايا، من بينها عدم الانتشار (لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦))، وقبرص، وليبريا، والسودان وجنوب السودان، وليبيا، وسيراليون، والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا والمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، والصومال، وهايتي، وبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، وصون السلم والأمن الدوليين/منع نشوب النزاعات، والشرق الأوسط بما في ذلك قضية فلسطين، وأفغانستان.

وفي ٢ أيلول/سبتمبر، عقد المجلس مشاورات واعتمد برنامج عمله لشهر أيلول/سبتمبر ٢٠١١. وعقب المشاورات، قدم رئيس المجلس إحاطة إلى الدول غير الأعضاء في المجلس وإلى الصحافة بشأن برنامج العمل.

وخلال هذا الشهر، عقد المجلس ٢٠ جلسة رسمية، من بينها ٣ جلسات خاصة. واشتملت الجلسات العلنية وعددها ١٧ جلسة على ست إحاطات وثلاث مناقشات. كما عقد المجلس ١٣ جلسة مشاورات غير رسمية، واتخذ ستة قرارات واعتمد بياناً رئاسياً واحداً، وأصدر أربعة بيانات صحفية.

أفريقيا

ليبريا

في ٧ أيلول/سبتمبر، عقد المجلس جلسة خاصة مع البلدان المساهمة بقوات عسكرية ووحدات شرطية في بعثة الأمم المتحدة في ليبريا. وقدمت إلين مارغريته لوي، الممثلة الخاصة للأمين العام ورئيسة بعثة الأمم المتحدة في ليبريا، إحاطةً، أعقبتها جلسة من الأسئلة والأجوبة وتبادل الآراء.

وفي ١٣ أيلول/سبتمبر، عقد المجلس جلسة إحاطة بشأن الحالة في ليبريا، قدمت خلالها الممثلة الخاصة للأمين العام ورئيسة بعثة الأمم المتحدة في ليبريا تقريراً عن أعمال البعثة. وقالت إن إجراء انتخابات رئاسية وتشريعية حرة ونزيهة وسلمية في ليبريا في

١١ تشرين الأول/أكتوبر سيتيح الفرصة لتوطيد السلام في البلد. وأكدت أن مسؤولية كفالة نجاح الانتخابات وإقرار سلام لا رجعة فيه في البلد تقع على عاتق جميع الليبريين.

وشارك في الجلسة الأمير زيد رعد زيد الحسين، الممثل الدائم للأردن ورئيس تشكيلة ليبريا التابعة للجنة بناء السلام. وانبرى يوضح ما أحرزته اللجنة من تقدم في مجالات مثل ترسيخ سيادة القانون وإصلاح القطاع الأمني، وأكد وجود حاجة ملحة إلى تقديم الدعم في مجالات هامة أخرى، مثل القضاء والمصالحة الوطنية.

كما شارك في الجلسة توغا غايويا ماكنتوش، وزير خارجية ليبريا، وأشار إلى أن بلده شهد ثماني سنوات من السلام المستمر. وأضاف قائلاً إن الانتخابات المقبلة ستكون بمثابة اختبار لقدرة الشعب الليبري على إجراء انتخابات نزيهة وشفافة وسلمية. وأبرز إسهامات بعثة الأمم المتحدة في ليبريا الرئيسية في عملية بناء السلام في ليبريا، وناشد المجلس أن يتوخى الحرص لدى مناقشة الانسحاب التدريجي للبعثة.

وفي المشاورات التي أعقبت ذلك، رحب أعضاء المجلس بما أحرزته ليبريا من تقدم، لا سيما في التحضير لإجراء الانتخابات في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١. وأعربوا عن رأي مفاده أن نجاح تلك الانتخابات وبدء عمل الإدارة الجديدة في ظروف سلمية سيتسمان بأهمية بالغة لتوطيد التقدم الذي حققته ليبريا على مدار السنوات الثماني الماضية. كما أعربوا عن دعمهم لمواصلة إصلاح القطاع الأمني وبناء قدرات المؤسسات القضائية والأمنية، وأعربوا عن القلق إزاء التحديات التي تواجه ليبريا، من قبيل التوترات الإثنية والمجتمعية، والمنازعات على الأراضي، والاتجار بالمخدرات، وارتفاع معدلات البطالة فيما بين الشباب، وتأثير تدفقات اللاجئين إلى ليبريا نتيجة الأزمة القائمة في كوت ديفوار. وأشار بعض أعضاء المجلس إلى أنه من المتوقع أن تقوم بعثة للتقييم التقني بزيارة ليبريا بعد تنصيب الحكومة المنتخبة في ٢٠١٢ بهدف وضع مقترحات مفصلة فيما يتعلق بالمراحل التالية للانسحاب التدريجي لبعثة الأمم المتحدة في ليبريا.

وفي ١٦ أيلول/سبتمبر، اتخذ المجلس القرار ٢٠٠٨ (٢٠١١) الذي مدد فيه ولاية بعثة الأمم المتحدة في ليبريا لمدة ١٢ شهراً.

ليبيا

في ٩ أيلول/سبتمبر، عقد المجلس مشاورات بشأن ليبيا واستمع إلى إحاطة من إيان مارتن، المستشار الخاص للأمين العام المعني بخطط مرحلة ما بعد النزاع في ليبيا. وأفاد المستشار الخاص بأن أولى أولويات الأمم المتحدة في ليبيا بعد سقوط طرابلس هي تلبية

الاحتياجات الإنسانية عن طريق توفير الماء والغذاء والدواء، بالإضافة إلى إجلاء الرعايا الأجانب. وقال إن الليبيين طلبوا المساعدة في عملية إصلاح القطاع الأمني ومنع انتشار الأسلحة. وأعرب عن الأمل في تشكيل بعثة من بعثات الأمم المتحدة لتوفير الدعم لليبيا في المجالات الستة التي حددها الأمين العام في رسالة موجهة إلى المجلس.

وناقش أعضاء المجلس سبل التصدي للأزمة. ورحب بعض الأعضاء بتوسيع نطاق المجلس الوطني الانتقالي ليصبح أكثر تمثيلاً، ودعوا إلى تعديل الجزاءات لتلبية احتياجات الشعب الليبي، وإلى ضمان سلامة أي بعثة. ودعا أعضاء آخرون إلى وقف إطلاق النار فوراً والبدء في الحوار السياسي، وأعربوا عن القلق إزاء الإفادات بشأن اختفاء القذائف المضادة للطائرات وانتشار الأسلحة في ليبيا، مما قد يؤثر على أمن البلدان المجاورة.

وفي ١٦ أيلول/سبتمبر، اتخذ المجلس القرار ٢٠٠٩ (٢٠١١) الذي أنشأ فيه بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا تحت قيادة الممثل الخاص للأمين العام لفترة أولية مدتها ثلاثة أشهر.

وفي ٢٦ أيلول/سبتمبر، استمع المجلس إلى إحاطة بشأن الحالة في ليبيا، قدم خلالها لين باسكو، وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، تقريراً يفيد بأن الأمين العام، في ١٩ أيلول/سبتمبر، عيَّن إيان مارتن مستشاراً خاصاً له معنياً بخطط مرحلة ما بعد النزاع في ليبيا. وقال إن مسائل المصالحة وتحديد الأسلحة والعدالة الانتقالية ورفاه المهاجرين، تمثل بعضاً من التحديات الكثيرة التي تواجه السلطات الانتقالية في ليبيا. وأضاف أن الولاية المنوطة ببعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا ومدتها ثلاثة أشهر تتيح فرصة لتوفير المساعدة والمشورة المباشرة للمجلس الوطني الانتقالي. وفيما يتعلق بانتشار الأسلحة، قال وكيل الأمين العام للشؤون السياسية إنه لا بد للمجلس الوطني الانتقالي وللمجتمع الدولي أن يفرضا السيطرة على المخزونات الضخمة من الأسلحة المتطورة التي كدسها نظام القذافي، ومن بينها قذائف أرض – جو، وأضاف أن وقوع هذه الأسلحة في أيدي الإرهابيين سيشكل خطراً جسيماً يهدد المنطقة.

كما استمع المجلس إلى إحاطة من خوسيه فيليبي موراييس كابرال، الممثل الدائم للبرتغال، بصفته رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٩٧٠ (٢٠١١) بشأن ليبيا. وأشار إلى أن المجلس، بالقرار ٢٠٠٩ (٢٠١١)، خفف بعض الجزاءات. وأضاف أن اللجنة طلبت إلى فريق الخبراء المعني بليبيا، لدى قيامه بالتحقيق في حوادث عدم الامتثال للجزاءات المفروضة، أن يبحث الأمر ”من أوله إلى آخره“، وأن يقيم علاقة تعاونية مع السلطات الجديدة ومع بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا.

وشارك في الجلسة محمود جبريل، رئيس المكتب التنفيذي للمجلس الوطني الانتقالي، وأدلى ببيان. وتوجَّه بالشكر إلى المجلس لاتخاذه قرارين تاريخيين أسهما في حماية أرواح آلاف المدنيين الأبرياء، وأعرب عن تقديره لإيقاف التجميد المفروض على الأموال جزئياً. وناشد المجلس أن يرفع التجميد كليةً مع انتفاء الوضع الذي كان تجميد الأصول بقصد مواجهته. وفيما يتعلق بحقوق العمال المهاجرين وغيرهم من الفئات، قال إن أي معاملات مسيئة أو انتقامية تتناقض مع سياسة المجلس الوطني الانتقالي. وأشار إلى ضرورة توافر جيش وقوات شرطة قويين لحفظ السلام والاستقرار في ليبيا.

وفي المشاورات التي أعقبت ذلك، أكد أعضاء المجلس أهمية حفظ الاستقرار واحترام سيادة ليبيا، وأبدوا مرونة تجاه اقتراح رفع التجميد المفروض على الأصول الليبية، وإنما بدون استعجال. وأعرب بعض الأعضاء عن القلق إزاء الحالة الأمنية في ليبيا وإزاء انتشار الأسلحة، لا سيما الأسلحة الكيميائية، وأكدوا أهمية الدور الرئيسي الذي يلزم أن تؤديه الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية في ليبيا.

سيراليون

في ١٢ أيلول/سبتمبر، استمع المجلس إلى إحاطة بشأن الحالة في سيراليون. وقدم مايكل فون دير شولنبرغ، الممثل التنفيذي للأمين العام ورئيس مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون، إحاطة إلى المجلس وقال إن سيراليون بصدد تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية في إطار بيئة من السلام والاستقرار. وأضاف قائلاً إنه من الأهمية بمكان فيما تقترب سيراليون من الانتخابات العامة لعام ٢٠١٢ الاستفادة من ذلك التقدم والعمل على توطيد السلام وتفادي تجدد التوترات والحرب الأهلية.

وشارك في الجلسة غييرمو ريشنسكي، الممثل الدائم لكندا، بصفته رئيس تشكيلة سيراليون التابعة للجنة بناء السلام. وقال إنه يعتبر سيراليون قصة نجاح، وأكد ضرورة مشاركة جميع أصحاب المصلحة في حوار مفتوح ومثمر رفيع المستوى في سياق تحضير البلد لإجراء انتخابات عام ٢٠١٢.

كما شارك في الجلسة جوزيف داودا، وزير خارجية سيراليون، وأدلى ببيان. وقال إن حكومته ما زالت ملتزمة بإجراء انتخابات سلمية حرة نزيهة ذات مصداقية في عام ٢٠١٢، وبتعزيز مشاركة المرأة في مجال السياسة.

وفي المشاورات التي أعقبت ذلك، أثنى أعضاء المجلس على التقدم المحرز في سيراليون، أشاروا إلى أنهم يعتبرون الإنجازات المحققة في مجالي توطيد بناء السلام والتنمية الاجتماعية

والاقتصادية تشهد للجهود التي يبذلها كل من مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون والحكومة من أجل تعزيز التماسك الوطني. وأعرب أعضاء المجلس عن دعمهم المستمر لسيراليون في جهودها الرامية إلى إجراء انتخابات في ٢٠١٢ تكون نزيهة سلمية ديمقراطية وذات مصداقية، وأهابوا بجميع الأطراف أن تعمل معاً لتهيئة ظروف مؤاتية للعملية الانتخابية. وأثنى أعضاء المجلس على التقدم المحرز في صون السلام والاستقرار وتحقيق التنمية، وأعربوا عن القلق إزاء التحديات التي تواجه سيراليون، ومن بينها بطالة الشباب والاتجار غير المشروع بالمخدرات والجريمة المنظمة والفساد وبناء القدرات الوطنية، وناشدوا المجتمع الدولي أن يواصل دعمه ومساعدته لسيراليون. كما أعربوا عن دعمهم للجنة بناء السلام ولمكتب الأمم المتحدة المتكامل فيما يقومان به من عمل في البلد.

وفي ١٤ أيلول/سبتمبر، اتخذ المجلس القرار ٢٠٠٥ (٢٠١١) الذي مدد فيه ولاية مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون لمدة ١٢ شهراً.

الصومال

في ١٤ أيلول/سبتمبر، عقد المجلس مناقشة بشأن الحالة في الصومال. وقدم أغسطين ماهيغا، الممثل الخاص للأمين العام للصومال، إحاطة إلى المجلس وعرض تقرير الأمين العام. وانبرى يشرح التطورات الإيجابية المحققة على صعيد الحالة الإنسانية في الصومال، حيث أُعلِنت مقاطعة جديدة في منطقة باي منطقةً خاليةً من المجاعة في ٥ أيلول/سبتمبر، إلا أنه نبه إلى أن أوقاتا عصيبة لا تزال تنتظر البلد. كما أبلغ المجلس بأن الاتحاد الأفريقي عقد أول مؤتمر لإعلان التبرعات في تاريخه في ٢٥ آب/أغسطس، حيث جمع مبلغاً قدره ٣٥٠ مليون دولار نقداً وعيناً، وناشد المجتمع الدولي أن يتصدى لمشكلة الجفاف في القرن الأفريقي برمتها.

وأشار الممثل الخاص إلى أن عملية السلام خطت خطوة كبيرة إلى الأمام، وقال إن ”اللعبة تغيرت تغيراً جذرياً“، حيث دُعي إلى عقد الاجتماع الاستشاري الذي طال انتظاره بشأن إنهاء المرحلة الانتقالية، في الفترة من ٤ إلى ٦ أيلول/سبتمبر في مقديشو، وإن الحالة في العاصمة تحسنت عقب انسحاب حركة الشباب قبلها بشهرين. كما كرر مناشدته لجميع الجماعات المسلحة أن تنبذ العنف وأن تنضم إلى عملية السلام، وحذر من احتمال لجوء المتطرفين إلى الإرهاب. وقال إن الحكومة تحتاج إلى مساعدة من أجل توسيع نطاق الأراضي الخاضعة لسيطرتها وملء الفراغ الناجم عن انسحاب حركة الشباب. وأضاف أنه يجب تزويد كل من بعثة المراقبين العسكريين التابعة للاتحاد الأفريقي في الصومال والقوات الحكومية بالمعدات اللازمة للتصدي لتلك التهديدات.

وألقى بوبكر غاوسو ديارا، الممثل الخاص لرئيس لجنة الاتحاد الأفريقي المعنية بالصومال، كلمة أمام المجلس أعرب فيها عن تقديره لما قدمه المجلس من دعم لا يقدَّر بثمن لتهيئة بيئة مؤاتية لتوفير المعونة الإنسانية في الصومال. وأعرب عن تأييد الاتحاد الأفريقي لاتفاق كمبالا، وأهاب بالمجلس أن يكرر تأكيد التزامه بالإذن بإقامة إحدى عمليات حفظ السلام في الصومال لتحل محل بعثة المراقبين العسكريين التابعة للاتحاد الأفريقي في الصومال.

كما ألقى عبد الولي محمد علي، رئيس الوزراء في الحكومة الاتحادية الانتقالية في الصومال، كلمةً أمام المجلس. وأوضح أن قوات الأمن الصومالية محمَّلة فوق طاقتها، وناشد الشركاء الدوليين أن يساعدوا حكومته في تعزيز القوات الأمنية والشرطية وتحسينها. وكرر تأكيد التزام حكومته بإيلاء الأولوية لمسائل الأمن والمصالحة والحكم الرشيد، وفقاً لاتفاق كمبالا وخريطة الطريق المعتمدة في مقديشو، على أمل تشكيل حكومة دائمة بحلول آب/أغسطس ٢٠١٢.

ورحب أعضاء المجلس بتوقيع اتفاق كمبالا واعتماد خريطة الطريق لإنهاء المرحلة الانتقالية. وأكدوا أهمية إبداء الصوماليين إرادة سياسية لإنجاز المهام المطلوبة في موعدها، بدعم من المجتمع الدولي. كما دعوا إلى خضوع الزعماء للمساءلة وتوخيهم للشفافية في هذا الصدد، وأثنوا على الدور الذي تؤديه بعثة المراقبين العسكريين التابعة للاتحاد الأفريقي في الصومال والبلدان المساهمة بقوات فيها. وأعربوا عن القلق العميق إزاء تأثير المجاعة على الشعب الصومالي، وأبرزوا أهمية الجهود الدولية الرامية إلى مكافحة أعمال القرصنة قبالة سواحل الصومال.

وفي ٣٠ أيلول/سبتمبر، اتخذ المجلس القرار ٢٠١٠ (٢٠١١) الذي أذن فيه للدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي أن تواصل حتى ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢ نشر بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، وأن تزيد من قوام قواتها ليصل إلى ٠٠٠ ١٢ من الأفراد النظاميين.

السودان وجنوب السودان

في ٨ أيلول/سبتمبر، عقد المجلس مشاورات بشأن السودان وجنوب السودان، قدم خلالها إدموند موليت، الأمين العام المساعد لعمليات حفظ السلام، إحاطةً إلى المجلس بشأن التقدم المحرز في عملية تصفية بعثة الأمم المتحدة في السودان والحالة الأمنية في أبيي والتقدم المحرز في نشر قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي. وشملت الإحاطة أيضاً مفاوضات ما بعد اتفاق السلام الشامل الجارية بين السودان وجنوب السودان، بما في ذلك وضع الصيغة النهائية لاتفاقات إدارة الحدود.

وقام فيليب لازاريني، نائب مدير شعبة التنسيق والاستجابة بمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، بإطلاع المجلس على آخر المستجدات بشأن الحالة الإنسانية في ولايتي جنوب كردفان والنيل الأزرق.

وقدمت هيلدي جونسون، رئيسة بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، إحاطة إلى المجلس عن طريق التداول بالفيديو، بشأن الحالة في جنوب السودان والتقدم المحرز في مرحلة بداية عمل البعثة.

وأعرب أعضاء المجلس عن دعمهم لبعثات الأمم المتحدة الثلاث في السودان وجنوب السودان، ورحبوا بجهود الوساطة التي يبذلها الرئيس مبيكي. وحثوا جميع الأطراف على وقف القتال، وعلى تسهيل وصول المعونة الإنسانية، وتسوية خلافاتهم عن طريق الحوار. وأهاب بعض أعضاء المجلس بالأطراف أن يتوصلوا إلى حل بشأن منطقة أبيي من خلال تنفيذ الاتفاق الذي توصل إليه السودان وجنوب السودان في أديس أبابا في ٣٠ تموز/يوليه، وأن يلتمسوا مساعدة قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي فيما يتعلق بمراقبة الحدود.

وفي ٢٩ أيلول/سبتمبر، عقد المجلس مشاورات عرض خلالها نستور أوسوريو، الممثل الدائم لكولومبيا، بصفته رئيس اللجنة المنشأة عملاً بالقرار ١٥٩١ (٢٠٠٥) بشأن السودان، على المجلس التقرير الذي يُقدَّم كل ٩٠ يوماً عن أعمال اللجنة، ويغطي أنشطتها في الفترة من ٢١ حزيران/يونيه إلى ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١١. وتبادل أعضاء المجلس الآراء بشأن أنشطة اللجنة وأعربوا عن دعمهم لما تقوم به من عمل.

آسيا

أفغانستان

في ٢١ أيلول/سبتمبر، أصدر رئيس المجلس بياناً صحفياً يدين فيه الهجوم الإرهابي الذي وقع في كابل في ٢٠ أيلول/سبتمبر، وأسفر عن مصرع برهان الدين رباني، رئيس المجلس الأعلى للسلام في أفغانستان. وكرر أعضاء المجلس تأكيد التزامهم بدعم حكومة أفغانستان في جهودها الرامية إلى دفع عملية السلام والمصالحة، وتصميمهم على مكافحة جميع أشكال الإرهاب.

وفي ٢٩ أيلول/سبتمبر، عقد المجلس مناقشة بشأن الحالة في أفغانستان، قدم خلالها ستافان دي ميستورا، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، إحاطة إلى المجلس. وقال إنه لا يوجد بديل للحل السياسي، وأكد ضرورة اغتنام فرصة الحوار والمصالحة السانحة، بالرغم من الحادثة الأخيرة لمقتل السيد برهان الدين

رباني الذي كان قائداً لمحادثات المصالحة الوطنية. كما أعرب الممثل الخاص عن القلق إزاء ارتفاع عدد الخسائر بين صفوف المدنيين ودعا إلى بذل المزيد من الجهود لحماية المدنيين.

وأكد وزير الخارجية الأفغاني، زلماي رسول، أن عملية المصالحة ستستمر رغم وفاة السيد رباني. وأضاف قائلاً إن الدعم الإقليمي والدولي ضروريان إن أريد لهذه العملية النجاح. وقال إن بلده يتطلع إلى مؤتمر اسطنبول المقرر عقده في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١ ومؤتمر بون المقرر عقده في كانون الأول/ديسمبر.

وأعرب أعضاء المجلس عن الترحيب بالدور الذي تؤديه بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان ودعمهم له. وأدانوا اغتيال السيد رباني، وأكدوا أهمية مواصلة عملية المصالحة، وكذلك الانتقال الناجح إلى تولي أفغانستان المسؤولية وإمساكها بزمام الأمور بالكامل. كما أعربوا عن القلق إزاء الحالة الأمنية، لا سيما فيما يتعلق بحماية المدنيين.

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

في ٢٧ أيلول/سبتمبر، استمع المجلس إلى إحاطة بشأن الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين. ورأس الجلسة نجيب ميقاتي، رئيس مجلس الوزراء في لبنان، وأدلى بملاحظات استهلالية موجزة بصفته الوطنية.

وقال السيد ميقاتي إن ''رياح التغيير'' في الشرق الأوسط أذنت بحلول ''الربيع فلسطيني'' أدى إلى تقدُّم فلسطين رسمياً بطلب للعضوية في الأمم المتحدة. ودعا إلى انسحاب إسرائيلي من جميع الأراضي العربية، حسبما هو مبيَّن في مبادرة السلام العربية. وأدان الهجمات التي شُنَّت على قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، وأكد من جديد التزام لبنان بتنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، وناشد إسرائيل أن توقف انتهاكاتها للسيادة اللبنانية. وأكد من جديد التزام لبنان باحترام جميع القرارات الدولية، بما فيها تلك المتعلقة بالمحكمة الخاصة للبنان.

وقدم لين باسكو، وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، إحاطة إلى المجلس. وقال إن تحديد الطريق للمضي قدماً ليس سهلاً مع استمرار الاختلاف الكبير بين الموقفين الفلسطيني والإسرائيلي. وأضاف أن الجهود التي تبذلها المجموعة الرباعية والمقترحات التي يُتَوقَّع أن تقدمها الأطراف يمكنها المساعدة على استئناف المفاوضات. وأوجز بيان المجموعة الرباعية المؤرخ ٢٣ أيلول/سبتمبر، فبيَّن أن الأهداف ستكون إحراز تقدم كبير في غضون ستة أشهر، والدعوة إلى عقد مؤتمر دولي في موسكو في الوقت المناسب، والتوصل إلى اتفاق في موعد لا يتجاوز نهاية عام ٢٠١٢. وأكد من جديد أن المستوطنات غير مشروعة وتتناقض مع

التزامات اسرائيل بموجب خريطة الطريق، وأدان الهجمات الصاروخية التي تُطلَق على اسرائيل من غزة. وأشار وكيل الأمين العام إلى طلب فلسطين بقبول عضويتها في الأمم المتحدة. ونوه إلى أن الأمر معروض على المجلس، وأكد جاهزية السلطة الفلسطينية مؤسسياً لأن تدير دولة.

وقال وكيل الأمين العام للشؤون السياسية إن الحالة في منطقة قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان ما زالت مستقرة بصفة عامة. وأشار إلى عرقلة حرية القوة في التنقل في حادثة وقعت في ١٣ أيلول/سبتمبر نجم عنها إصابة خفيفة لأحد جنود القوة. وأضاف أن انتهاكات إسرائيل للمجال الجوي اللبناني تتواصل بصورة تكاد تكون يومية.

وفيما يتعلق بالحالة في الجمهورية العربية السورية، قال وكيل الأمين العام للشؤون السياسية إن الأزمة السياسية وأزمة حقوق الإنسان تصاعدتا في البلد، ونجم عنهما ما لا يقل عن ٢ ٧٠٠ حالة وفاة منذ آذار/مارس ٢٠١١. وأضاف قائلاً إن حالة الاستقطاب تزداد تفاقما فيما بين النظام السوري وحركة من المعارضة الشعبية المتنامية التي تواصل تنظيم الاحتجاجات في أنحاء البلد. وأشار إلى أنه في ١٥ أيلول/سبتمبر، أعلن تحالف من زعماء المعارضة السوريين عن تشكيل المجلس الوطني السوري.

وفي المشاورات التي أعقبت ذلك، دعا أعضاء المجلس الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي إلى الامتناع عن اتخاذ إجراءات انفرادية من شأنها أن تعرض عملية السلام للخطر. ودعم بعض أعضاء المجلس طلب فلسطين للعضوية الكاملة في الأمم المتحدة، وأكدوا ضرورة وقف جميع أنشطة الاستيطان واستئناف المفاوضات. وأعرب بعض الأعضاء عن معارضتهم لطلب فلسطين، وأكدوا أن الحل القائم على وجود دولتين لا يمكن أن يتحقق إلا من من خلال المفاوضات المباشرة.

وفيما يتعلق بالجمهورية العربية السورية، أهاب بعض أعضاء المجلس بالمجلس أن يضطلع بمسؤولياته، حيث يواصل النظام السوري استخدام القمع والعنف ضد المتظاهرين المسالمين. وأعرب البعض الآخر من أعضاء المجلس عن القلق إزاء ما يبدو من اتجاه الأزمة في البلد لأن تصبح حرباً أهلية. ودعا هؤلاء الأعضاء إلى اتباع نهج حذر، وأعربوا عن رفضهم لحل المشاكل القائمة في الجمهورية العربية السورية عن طريق فرض الجزاءات، مشيرين إلى ضرورة حلها عن طريق الحوار والإصلاح.

وفيما يتعلق بلبنان، رحب أعضاء المجلس بتأكيد السيد ميقاتي أن لبنان سيحترم التزاماته بموجب القرارات الدولية ذات الصلة بما فيها تلك المتعلقة بالمحكمة الخاصة للبنان،

وأعربوا عن دعمهم لجهود قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان والجيش اللبناني الرامية إلى صون الأمن والاستقرار.

اليمن

في ٢٦ أيلول/سبتمبر، أصدر رئيس المجلس بياناً صحفياً عن الحالة في اليمن، أعرب فيه عن بالغ القلق إزاء استمرار التدهور في الحالة الاقتصادية والإنسانية والأمنية في البلد، بما في ذلك التهديد الذي يشكله تنظيم القاعدة. كما حث أعضاء المجلس جميع الأطراف على نبذ العنف والتحلي بأقصى درجات ضبط النفس. ودعوا جميع الأطراف إلى اتخاذ خطوات نحو الأمام على وجه السرعة في إطار عملية انتقالية سياسية شاملة منظَّمة تقودها اليمن، قائمة على أساس مبادرة مجلس التعاون الخليجي.

أوروبا

قبرص

في ٧ أيلول/سبتمبر، عقد المجلس مشاورات بشأن قبرص، قام خلالها ألكساندر داونر، المستشار الخاص للأمين العام المعني بقبرص، بإحاطة الأعضاء بمركز المفاوضات في البلد وبالمساعي الحميدة التي يبذلها الأمين العام في ذلك الصدد.

ورحب أعضاء المجلس بمشاركة الأمين العام وبجهود مستشاره الخاص المبذولة لدفع عجلة المفاوضات الجارية بين زعيمي القبارصة اليونانيين والقبارصة الأتراك.

قرارات مجلس الأمن ١١٦٠ (١٩٩٨)، و ١١٩٩ (١٩٩٨)، و ١٢٠٣ (١٩٩٨)، و ١٢٣٩ (١٩٩٩)، و ١٢٤٤ (١٩٩٩)

في ١٥ أيلول/سبتمبر، استمع المجلس إلى إحاطة بشأن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، قدم خلالها الأمين العام المساعد لعمليات حفظ السلام تقريراً عن تصاعد التوترات في شمال كوسوفو. وانبرى يصف الحوادث التي بدأت منذ ٢٥ تموز/يوليه فيما يتعلق بإدارة البوابتين ١ و ٣١، وناشد الأطراف التزام الهدوء والامتناع عن القيام بأعمال انفرادية والإدلاء بتصريحات مؤججة للمشاعر، والالتزام بالمصالحة والحوار والسلام. وأكد أن البعثة ستواصل العمل على نحو وثيق مع الأطراف لتهدئة الوضع.

وعقب جلسة الإحاطة، واصل أعضاء المجلس مناقشاتهم في جلسة خاصة، بمشاركة فوك يريميتش، وزير خارجية صربيا، وأنور خوجة، وزير خارجية كوسوفو.

وفي المشاورات التي أعقبت ذلك، واصل أعضاء المجلس تبادل الآراء بشأن الحالة في كوسوفو.

وفي ٢٨ أيلول/سبتمبر، عقد المجلس مشاورات بشأن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو. وقدم الأمين العام المساعد لعمليات حفظ السلام إحاطة إلى المجلس عن تسلسل الأحداث التي وقعت حول البوابتين ١ و ٣١، والتي أدت إلى وقوع عدة إصابات بين صفوف موظفي قوة الأمن الدولية في كوسوفو والمدنيين. وتبادل أعضاء المجلس الآراء بشأن الحالة.

الأمريكتان

هايتي

في ١٤ أيلول/سبتمبر، عقد المجلس جلسة خاصة مع البلدان المساهمة بقوات عسكرية ووحدات شرطية في بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي. وقدم ماريانو فرناندیز، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، إحاطة إلى المجلس بشأن الحالة في هايتي، وعن أعمال البعثة. وتبادل الممثل الخاص الآراء مع ممثلي البلدان المشاركة.

وفي ١٦ أيلول/سبتمبر، عقد المجلس مناقشة بشأن المسألة المتعلقة بهايتي، قال خلالها الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي إن هايتي شهدت حدثاً تاريخياً يتمثل في نقل السلطة سلمياً من رئيس منتخب ديمقراطياً إلى آخر من حزب سياسي مختلف؛ بيد أنه حذر من أن عملية نقل السلطة ليست بلا صعوبات. وبيَّن التحديات التي تواجه هايتي، ومن بينها بطء الإعمار، وارتفاع أسعار الغذاء والوقود، واستمرار تفشي وباء الكوليرا. وقال إن الحالة الأمنية في البلد هادئة إنما هشة، وذكر حادثة اغتيال رقيب بالبعثة في بورت أو برنس كمثال على التحديات الأمنية القائمة. وأكد أن البعثة بحاجة إلى مواصلة نشاطها لكفالة استتباب الأمن على الصعيد الوطني، وأكد أن عملية حفظ السلام في هايتي ليست وكالة للتنمية الطويلة الأجل، وإنما هي وسيلة لتهيئة البيئة اللازمة لتحقيق السلام المستدام والدائم. وأضاف أن إحراز المزيد من التقدم في هايتي يتوقف على توافر الإرادة السياسية واستمرار الدعم الدولي.

ولاحظ أعضاء المجلس التحسن في الحالة الإنسانية في هايتي، ودعوا إلى مضاعفة الجهود الرامية إلى تسكين آلاف المشردين داخلياً الذين ما زالوا يعيشون في مخيمات. وأكدوا أن استمرار المشاركة الدولية ضروري لكفالة تلبية جميع الاحتياجات الإنسانية العاجلة.

ووصفوا العملية الديمقراطية الأخيرة في هايتي بأنها خطوة تاريخية بإمكانها أن تعزز الاستقرار السياسي، وأكدوا أنه لا بد لجميع أصحاب المصلحة أن يقدموا التنازلات اللازمة لتمكين الحكومة من قيادة جهود الإعمار والتنمية الاجتماعية والاقتصادية، ومن تعزيز قدرات دولة هايتي وشعبها. وأعرب أغلب أعضاء المجلس عن اتفاقهم مع توصية الأمين العام بتمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي لمدة عام واحد مع التخفيض الجزئي للقوات العسكرية والشرطية التي أذن بها المجلس في أعقاب الزلزال.

مسائل أخرى

إحاطة مقدمة من إدارة الشؤون السياسية

في ١٥ أيلول/سبتمبر، عقد المجلس مشاورات قدم خلالها وكيل الأمين العام للشؤون السياسية إحاطة إلى الأعضاء بشأن الحالة في العراق وفي ليبيا وفي اليمن.

وفيما يتعلق بالعراق، قال وكيل الأمين العام إن الأمين العام عيَّن مارتن كوبلر من ألمانيا ممثلاً خاصاً له في العراق، ورئيساً لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق. وأضاف أن الحكومة العراقية قررت إغلاق مخيم أشرف الذي يضم بين سكانه مؤيدين لجماعة ''مجاهدي خلق''، وقال إن ترحيلهم إلى بلدهم الأصلي يثير قلقاً بالغاً لدى الأمم المتحدة. وأشار أيضاً إلى أهمية التوصل إلى حل للمشاكل الجارية بين العراق والكويت، بما فيها ترسيم الحدود والسجناء.

وأعرب أعضاء المجلس عن تأييدهم لتعيين الممثل الخاص للعراق، وقالوا إن الحالة ما زالت غير مستقرة. وأكدوا أنه من الأهمية بمكان أن يحترم العراق التزاماته وواجباته الدولية، لا سيما تلك المتعلقة بالتوصل إلى حلول للمشاكل المعلقة مع الكويت، بما فيها مشاكل الحدود واللاجئين.

وفيما يتعلق باليمن، قال وكيل الأمين العام للشؤون السياسية إن الحالة في اليمن تتسم بالتعقيد وإن الحالة الإنسانية تزداد صعوبة وإن الحالة الأمنية آخذة في التدهور مع تصاعد التوترات في شمال صنعاء فيما بين الحرس الجمهوري وبعض القبائل المعارضة لنظام الرئيس علي عبد الله صالح. وأضاف أن الرئيس صالح لم يوقع الاتفاق الذي اقترحه مجلس التعاون الخليجي. وقال إن المستشار الخاص للأمين العام المعني باليمن، جمال بن عمر، سيعود إلى البلد لمواصلة جهوده.

وحث أعضاء المجلس جميع الأطراف في اليمن على التحلي بأقصى درجات ضبط النفس ونبذ العنف، ودعوا جميع الأطراف اليمنية إلى الشروع في حوار يشمل الجميع.

وأعربوا عن رأيهم بأن السبيل للمضي قدماً هو من خلال عملية للانتقال السياسي تقودها اليمن، تلبي احتياجات وتطلعات الشعب اليمني لتحقيق التغيير. كما رحبوا بالجهود المبذولة في إطار المساعي الحميدة للأمين العام.

وفيما يتعلق بليبيا، أعرب وكيل الأمين العام للشؤون السياسية عن القلق إزاء الآثار غير المباشرة للأزمة في ليبيا على جيرانها، مثل الجزائر ومالي وموريتانيا، والنيجر، خاصةً وأن مواقع ترسانات الأسلحة الواسعة النطاق المملوكة لنظام القذافي أصبحت مهجورة أو لم يُعثَر لها على أثر. وأضاف أن عدد الذين يهاجرون إلى أوروبا عن طريق ليبيا تضاعف خلال فترة الأزمة الليبية. كما أكد أهمية الإعمار بعد انتهاء النزاع في ليبيا وتعزيز المؤسسات الديمقراطية وسيادة القانون وحقوق الإنسان.

وأعرب أعضاء المجلس عن القلق إزاء انتشار الأسلحة الواسع في ليبيا، ودعوا إلى نزع سلاح الجماعات المسلحة حتى لا يتسبب انتشار الأسلحة في خلق حالة من عدم الاستقرار داخل البلد وخارجه.

قبول أعضاء جدد

في ٢٦ أيلول/سبتمبر، عقد المجلس مشاورات بشأن الطلب المقدم من فلسطين لقبولها عضواً في الأمم المتحدة. واتفق أعضاء المجلس على عقد جلسة رسمية في ٢٨ أيلول/سبتمبر لاتخاذ قرار بشأن إحالة طلب فلسطين إلى اللجنة المعنية بقبول الأعضاء الجدد، لدراسته والإفادة بشأنه.

وفي معرِض المشاورات، أُعرِب عن وجهات نظر متباينة. وقال الكثير من أعضاء المجلس إن مقدم الطلب يستوفي جميع المعايير اللازمة للعضوية المبيَّنة في الميثاق، وإنه ينبغي لمسألة الاعتراف بدولة فلسطين ألا تخضع لنتائج المفاوضات الجارية بين الفلسطينيين والإسرائيليين. وشكك البعض الآخر من الأعضاء في مسألة استيفاء مقدم الطلب لجميع شروط العضوية التي ينص عليها الميثاق، وقالوا إن الحل القائم على وجود دولتين الذي يُتَوَصَّل إليه عن طريق تسوية يجري التفاوض بشأنها ما زال الخيار الوحيد لإقامة سلام دائم طويل الأجل.

وفي ٢٨ أيلول/سبتمبر، عقد المجلس جلسة علنية، وكان معروضاً عليه الطلب المقدم من فلسطين. وقرر المجلس أن يحيل الطلب إلى اللجنة المعنية بقبول الأعضاء الجدد لدراسة الطلب والإفادة بشأنه.

عدم الانتشار (جمهورية إيران الإسلامية)

في ٧ أيلول/سبتمبر، استمع المجلس إلى إحاطة قدم فيها نستور أوسوريو، الممثل الدائم لكولومبيا، بصفته رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦)، تقريراً إلى المجلس عن أعمال اللجنة في الفترة من ٢٤ حزيران/يونيه إلى ١ أيلول/سبتمبر ٢٠١١. وأثنى أعضاء المجلس على الجهود التي تبذلها اللجنة في اضطلاعها بولايتها، وأكدوا التزامهم بالتوصل إلى حل شامل طويل الأجل للمسألة النووية الإيرانية.

صون السلم والأمن الدوليين

في ٢٢ أيلول/سبتمبر، عقد المجلس اجتماعاً رفيع المستوى بشأن صون السلم والأمن الدوليين، مع التركيز على سبل منع نشوب النزاعات. ورأس ميشال سليمان، رئيس الجمهورية اللبنانية، الاجتماع الذي حضره أيضاً خمسة رؤساء دول أو حكومات آخرين (البرتغال وجنوب أفريقيا وغابون وكولومبيا ونيجيريا)، وسبعة وزراء خارجية (ألمانيا، والبرازيل، والبوسنة والهرسك، والصين، وفرنسا، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والهند)، والممثلة الدائمة للولايات المتحدة (بصفتها عضوا في حكومة الولايات المتحدة)، والممثل الدائم للاتحاد الروسي.

وشارك الأمين العام في الاجتماع، وقدم إحاطة عرض فيها تقريره عن الدبلوماسية الوقائية. وقال إن الإرادة السياسية ضرورية إن أريد للدبلوماسية الوقائية أن تحقِّق نتائجها المنشودة، وأكد أن الأمم المتحدة تسعى دائماً إلى تعزيز الدبلوماسية الوقائية. وبيَّن كذلك جهود بعثات الأمم المتحدة المبذولة يومياً في مجال الدبلوماسية الوقائية في مختلف أنحاء العالم، وأكد أنه بإمكان المجلس القيام بالكثير للتصدي للتهديدات الناشئة سواء كانت مدرجة في جدول أعمال المجلس أم لا. وختم قائلاً إن تحسين جهود الدبلوماسية الوقائية ليس خياراً بل ضرورة.

وأكد أعضاء المجلس أهمية الدبلوماسية الوقائية لصون السلم والأمن الدوليين، حيث أبرز الكثير منهم أن جهود الوقاية المبذولة بكفاءة وفي حينها أكثر فعالية من حيث التكلفة من الاستجابة على سبيل رد الفعل بعد نشوب أعمال العنف. كما أكدوا أنه من الأهمية بمكان أن تعزز الأمم المتحدة شراكاتها مع المنظمات الإقليمية، وأن تستفيد بشكل كامل مما لهذه المنظمات من ميزات سياسية وجغرافية لإشراكها بفعالية في مبادرات الدبلوماسية الوقائية. وأعرب بعض الأعضاء عن رأي مفاده أن التهديدات المتشابكة تستلزم إنشاء نظم للإنذار المبكر واستخدامها بشكل كامل. وأقروا بأهمية الاستخدام الأمثل للأدوات الوقائية،

بما في ذلك جهود الوساطة، وأعربوا عن رأيهم بأن اتباع نهج شامل للوقاية يستلزم معالجة الأسباب الجذرية للتراعات، بما في ذلك جوانبها الاجتماعية والاقتصادية.

وفي ختام الاجتماع، اعتمد المجلس بياناً رئاسياً أعرب فيه عن تصميمه على تعزيز فعالية الأمم المتحدة في منع نشوب التراعات المسلحة أو تصعيدها أو انتشارها عند وقوعها، وفي منع تجددها بعد انتهائها.

المحكمة الجنائية الدولية لرواندا والمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة

في ١٤ أيلول/سبتمبر، اتخذ مجس الأمن بالإجماع القرار ٢٠٠٦ (٢٠١١)، الذي قرر فيه إعادة تعيين السيد حسن بوبكر جالو مدعياً عاماً للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا لمدة تبدأ في ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١١ وتنتهي في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، والقرار ٢٠٠٧ (٢٠١١) الذي قرر فيه إعادة تعيين السيد سيرج براميرتز مدعياً عاماً للمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة لمدة تبدأ في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢ وتنتهي في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤.

الأخطار التي تهدد السلم والأمن الدوليين من جراء الأعمال الإرهابية

الهجوم الإرهابي في الهند

في ٧ أيلول/سبتمبر، أصدر رئيس المجلس بياناً صحفياً يدين فيه الهجوم الإرهابي الذي وقع في دلهي، الهند، في نفس ذلك اليوم، والذي تسبب في سقوط العديد من القتلى والجرحى. وكرر المجلس تأكيد تصميمه على مكافحة جميع أشكال الإرهاب، وفقا للمسؤوليات المنوطة به بموجب ميثاق الأمم المتحدة.

الذكرى السنوية العاشرة للهجمات الإرهابية التي وقعت في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١

في ٩ أيلول/سبتمبر، أصدر المجلس بياناً صحفياً بمناسبة الذكرى السنوية العاشرة للهجمات الإرهابية التي وقعت في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، يدين فيه تلك الهجمات الشنعاء، ويعرب عن خالص مواساته وتعازيه لضحايا الإرهاب ولأسرهم.